محضر الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 29 أكتوبر 2010 الساعة العاشرة صباحًا

عملا بمقتضيات الفصول عدد 275 و277 من مجلة الشركات التجارية والفصلين عدد 27 و36 من القانون الأساسي للشركة انعقدت الجلسة العامة العادية لشركة الخطوط التونسية يوم **29 أكتوبر 2010** على الساعة العاشرة صباحا بالمعهد العربي لرؤساء المؤسسات برئاسة السيّد نبيل الشتاوي الرئيس المدير العام لشركة الخطوط التونسية وذلك قصد التداول في جدول الأعمال التالي:

1. تلاوة تقرير مجلس الإدارة للجلسة العامة العادية بعنوان السنة المحاسبية 2009
2. تلاوة تقريري مراقبي الحسابات لسنة 2009 بالنسبة للقوائم المالية الفردية والمجمعة
3. المصادقة على القوائم المالية الفردية والمجمعة لسنة 2009
4. تبرئة ذمة المتصرفين
5. تخصيص نتائج سنة 2009
6. تجديد عضوية المتصرفين
7. تعيين مراقبي الحسابات لسنوات 2010 و 2011 و 2012

بعد ذلك اقترح السيّـد الرئيس المدير العام تكوين مكتب الجلسة على النحو التالـــــي:

- **السيـد عبد اللطيف شعبان: مفـوض خـاص للدولـة: مدقـق**
- السيـــد نعيم المؤدب : ممـــثل الصنـــدوق الوطنـــي للتقاعد والحيطة الإجتماعـــية : مدقـــق
- **السيـــدة نجيبة بن منصور: مديـــرة الكتابـــة الـــقارة لهـــيئات المداولـــة: مقـــررة الجلســـة**

وقد وافقت الجلسة العامة على هذا المقترح بالإجماع.

افتتح السيّـــد نبيل الشتاوي الجلسة معلنا عن اكتمال النصاب باعتبار أن المساهمين الذين سجلوا حضورهم بأنفسهم أو بواسطة من يمثلهم يملكون 73,35 % من رأس مال الشركة أي أكثر من الثلث وهو الحد الأدنى القانوني.

وبعد المصادقة على ورقة الحضور من طرف مكتب الجلسة، تم الشروع في تداول النقاط الواردة في جدول الأعمال حيث أشار السيّـد الرئيـس المديـر العـام في بداية مداخلته بأن سنة 2009 تميزت بتجسيم العديد من المشاريـــع الإستراتيجية التي تهدف بالأساس إلى تحسين القدرة التنافسية للخطوط التونسية من خلال السعي الدائم لتحقيق مردودية العمليات والجدوى الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، تعددت إنجازات الشركة وشملت مختلف جوانب أنشطتها:

على الصـعـيد التجاري، فبعد أن قامت الشركة بتركيز إستراتيجيتها التـجـارية الجـديدة التي تعتمد على تحقيق مردودية الشبكة من خلال تدعيم الأسواق المجدية والتخلي عن الأسواق الخاسرة وذلك بتدعيم النشاط المنتظم و التخفيض من النشاط الغير المنتظم وقد أعطت هذه السياسة أُكلها حيث تمكنت الشركة من تحسين نتيجة استغلال نشاط النقل المنتظم الذي شهد إرتفاعًـــا بـــ3,2 % أما على مستوى الحركة

عمومًا، فقد تقلص عدد المسافرين إلى حدود 3,5 مليون مسافر سنة 2009 مسجلاً بذلك إنخفاضًا بنسبة 7,2% مقارنة بسنة 2008 و بضارب إمتلاء قدر بـــ64 % أي بتقهقر بـــ0,2 نقطة على السنة الفارطة و مرجع هذا التراجع هو تقلص مؤشرات نشاط الشارتر بنسبة 18 % و يعود ذلك أساسًا إلى تراجع مؤشرات القطاع السياحي في تونس بصفة عامة هذا بالإضافة إلى تبعات الأزمة المالية العالمية و مخلفات أنفلونزا الخنازير الشئ الذي دعا إلى إلغاء عمليتي الحج و العمرة.

و بالرغم من تراجع مؤشرات النشاط فقد أكملت الخطوط التونسية سنة 2009 بأرباح في ناتج الإستغلال قدر بـــ36,4 مليون دينار مقابل 28,8 مليون دينار في سنة 2008 أي بناتج صافي قدر بـــ65 مليون دينار بعد التعديلات المحاسبية مقابل 62 مليون دينار في سنة 2008 فيما سجل منتوج الإستغلال تراجعًا بـــ10,1 % كما تقلصت تباعًا لذلك أعباء الإستغلال بصفة ملحوظة قدرت بـــ11,1 % و تعود اساسًا إلى انخفاض أسعار المحروقات بنسبة 39% لتبلغ 967,1 مليون دينار في حين كانت 1.087,9 مليون دينار و هذا العامل ساهم وحده بـــ7,6 مليون دينار في قيمة ناتج الإستغلال مقارنة بسنة 2008 .

على صعيد تعصير أدوات الإنتاج و تأهيل النظم المعلوماتية، شهدت سنة 2009 تركيز منظومة RAPIDE لمعالجة الإيرادات التجارية و منظومة ALTEA للحجز و التصرف في الكراسي المعروضة كما تمّ تركيز منظومة LIDO FLIGHT للتخطيط و ترشيد الرحلات كما ساهمت هذه المنظومة في نضج برنامج الاقتصاد في المحروقات الذي إنطلق العمل به منذ سنة 2006 و قدّ حقق هذا البرنامج اقتصادا قدّر بـــ 35.4 مليون دينار أي ما يعادل 30636 طن.

و سيتمّ مواصلة التمشي بهذه السياسة في سنة 2010 بهدف تطبيق هذه المشاريع خاصةً منظومة التصرف المندمج ERP و منظومة البرمجة المندمجة التي تساهم في التخطيط للبرامج التجارية و انتظام الرحلات.

كما واصلت الشركة في سنة 2009 تمويل دفوعات برنامج مخطط الأسطول و تنميته وإعادة تهيئة قمرة طائرات أ 320 لتستجيب لنمو النشاط.

على صعيد التحكم في الأعباء، قامت الشركة خلال سنة 2009 بعدة إجراءات تتعلق بمراجعة عقود تأمين الطائرات والمساعدة التجارية بالخارج و المتابعة الدقيقة للمصاريف العامة و التحول نحو العمولة صفر لوكالات الأسفار.

على الصعيد الجبائي، تميزت سنة 2009 بإعفاء الخطوط التونسية من الضريبة الموظفة على الشركات لمدّة 5 سنوات ممّ يتيح للشركة أرباحًا جبائية تقدر بـــ12 مليون دينار بعنوان سنة 2009 كما تمتعت الخطوط التونسية في هذه السنة بإسترجاع تسبقة بقيمة 6,7 مليون دينار على فائض الأداء على القيمة المضافة إلى أجل 30 نوفمبر 2008.

على صعيد شهادات الجودة، تحصلت الخطوط التونسية سنة 2008 على شهادة الجودة في مجال سلامة الطيران IOSA الممنوحة من قبل الإتحاد الدولي للنقل الجوي والتي تعدّ أشمل شهادة دولية على مستوى سلامة وأمن الطيران. كما قامت للمرة الرابعة في سنة 2009 بتجديد شهادة الجودة ISO9001 صيغة 2000 بالنسبة للعمليات أرضا وجوا.

على صعيد النتائج المالية لسنة 2009، ومقارنة بنتائج سنة 2008 ، تمكنت الشركة سنة 2009 من تدعيم نتائجها الإيجابية ومواصلة المحافظة على مردودية عملياتها.

وبالتالي، فقد سجلت سنة 2009 نتيجة صافية في حدود 65 مليون دينار مقابل 62 مليون دينار سنة 2008 (أي إرتفاع بنسبة 4,8 % مقارنة بسنة 2008).

بعد ذلك استمعت الجلسة إلى تقرير مراقبي الحسابات حول المراجعة القانونية لحسابات الشركة بعنوان السنة المحاسبية **2009** اللذان أقرا بسلامة و نزاهة حسابات الشركة وفق الأحكام القانونية والترتيبية الجاري بها العمل و المعايير المنظمة للمهنة علمًا أن تقريرهما تضمن تحفظين إثنين.

كما أقرّا السادة مراقبي الحسابات سلامة ونزاهة حسابات مجمع الخطوط التونسية.

وفي ختام مداخلته أكّد السيّد الرئيس المدير العام أنّ الخطوط التونسيّة ينتظرها التحدي الأكبر خلال السنوات المقبلة هو مواجهة إنعكاسات فتح الأجواء ما بين تونس و الإتحاد الأوروبي إبتداءً من نوفمبر 2011 و الذي سيكون له إنعكاسات سلبية في غياب قيود على الرحلات و طاقة إستيعابها و كلفتها و في ظل إنعدام أي إتفاقية قانونية في ميدان السلامة و الملاحة الجوية و حقوق المسافرين.

و في مقابل ذلك سيعطي للشركة فرصة لتعزيز شبكتها التجارية في أوروبا خصوصًا بالنسبة للمدن التي لم يقع العمل عليها من قبل. هذا ما دعا بالخطوط التونسية إلى اتخاذ بعض التدابير لمواجهة الشركات ذات الكلفة المنخفضة مثل إعادة تأهيل الإستراتيجية التجارية و تعزيز سياسة الضغط على الكلفة و تنفيذ مخطط الأسطول الذي يتيح لها تشبيب وتجانس أسطول الطائرات الشئ الذي من شأنه أن ييسر وضع الإستراتيجية التجارية الجديدة و ضمان نمو نشاط الشركة.

وبعد النقاش و تبادل الأراء مع السادة المساهمين شرع السيد رئيس الجلسة في تلاوة مشروع قرارات الجلسة العامة العادية و هي:

-القرار الأول:

لاحظت الجلسة العامة العادية تأخير موعد انعقادها وتصادق على أن هذا التأخير لا يؤثر بتاتا على مصالح المساهمين.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

-القرار الثاني:

إن الجلسة العامة العادية، بعد إطلاعها على تقريري مجلس الإدارة حول نشاط الشركة وحول نشاط المجمع وعلى التقريرين العامين لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية الفردية و القوائم المالية المجمعة، تصادق على القوائم المالية الفردية والمجمعة المقفلة في 31-12-2009 كما تم عرضها على الجلسة العامة.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

-القرار الثالث:

تبرئ الجلسة العامة العادية ذمة أعضاء مجلس الإدارة تبرئة تامة ونهائية وبدون أيّ احتراز بخصوص تصرفهم خلال السنة المحاسبية 2009.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

-القرار الرابع:

اطلعت الجلسة العامة العادية على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات بخصوص الاتفاقيات المنصوص عليها بالفصلين *200* و*475* من مجلة الشركات التجارية. وعملاً بمقتضيات هذين الفصلين، تصادق الجلسة العامة العادية على كلّ الاتفاقيات المضمنة بتقرير مراقبي الحسابات.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

-القرار الخامس:

تقرر الجلسة العامة العادية، باقتراح من مجلس الإدارة، تسجيل التعديلات المحاسبية لسنة 2009 بمبلغ 10 500 140,720 دينار بحساب النتائج المؤجلة

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

-القرار السادس:

تقرر الجلسة العامة العادية و باقتراح من مجلس الإدارة تخصيص النتيجة الصافية للسنة المحاسبية 2009 على النحو التالي:

النتيجة الصافية للسنة المحاسبية 2009	54.646.077,896
+ التعديلات المحاسبية	10 500 140,720
الرصيد	**65.146.218,616**
- الاحتياطي القانوني	884 994.000
- الاحتياطي ذي نظام خاص	53.761.083,896
الأرباح القابلة للتوزيع	10 500 140,720
الصندوق الاجتماعي	1 500 000.000
النتائج المؤجلة	9 000 140,720
الرصيد المتبقي	0

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

-القرار السابع

تقرر الجلسة العامة العادية تجديد عضوية أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات تنتهي مع الجلسة العامة التي سوف تصادق على القوائم المالية التي سيتم إقفالها في 31 ديسمبر 2012.

يتكون مجلس الإدارة من الأعضاء الآتي ذكرهم:

- السيد نبيل الشتاوي
- الوزارة الأولى: السيد خالد العربي
- وزارة التنمية والتعاون الدولي: السيد محمد على المولهي
- وزارة النقل (مقعدين) السيد سالم الميلادي و السيد حمادي بن خليفة
- وزارة المالية:السيد عبد اللطيف شعبان
- البنك المركزي التونسي: السيد محمد صالح سويلم
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: السيد خليل البلهوان
- الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية: السيد السيد بلال
- ديوان الطيران المدني والمطارات: السيد محمد الشريف
- الديوان الوطني التونسي للسياحة: السيد الحبيب عمار
- شركة Air France : Patrick Bianquis

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

-القرار الثامن

باقتراح من مجلس الإدارة وعملا بأحكام الفصول 13 و13 مكرر و13 مثلث و260 من مجلة الشركات التجارية، تقرر الجلسة العامة العادية تعيين مكتب رجاء إسماعيل *AMTA* ومكتب عبد المجيد الدويري *AMI* كمراجعين لحسابات شركة الخطوط التونسية ولحسابات مجمع شركة الخطوط التونسية لسنوات 2010، 2011 و 2012.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

-القرار التاسع

تخول الجلسة العامة العادية لكل من يحمل نسخة من محضر هذه الجلسة أو ملخصا منه، جميع الصلاحيات للقيام بكل الإجراءات القانونية الخاصة بالإشهار والتسجيل.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

وبعد أن تم التعرض إلى جميع النقاط المدرجة بجدول الأعمال رفع السيد الرئيس المدير العام الجلسة في حدود الساعة الـــواحدة بعد الزوال.

رئـــيـــس الـجـلـســة — الـمـدقـــقـــان

نـبـيـل الشـتـاوي — * عبـد اللـطيف شعبـــان:

*نـعـيـم الـمـــؤدب:

مقـرر الجلســة العامّـــة: نجيبة بن منصور

الخطوط التونسية
TUNISAIR

محضر الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة بتاريخ 29 أكتوبر 2010

عملاً بمقتضيات الفصل عدد 274 من مجلة الشركات التجارية و الفصلين عدد 36 و 37 من القانون الأساسي للشركة و بدعوة من مجلس إدارة الخطوط التونسية إنعقدت الجلسة العامة الخارقة للعادة لشركة الخطوط التونسية يوم الجمعة 29 أكتوبر 2010 على الساعة الحادية عشرة صباحًا بالمعهد العربي لرؤساء المؤسسات برئاسة السيد نبيل الشتاوي الرئيس المدير العام لشركة الخطوط التونسية و ذلك قصد التداول في جدول الأعمال التالي:

1- تحيين القانون الأساسي للشركة لملاءمته للتشاريع الجاري بها العمل.

2- تغيير أحكام الفصلين 02 و 32 من القانون الأساسي للشركة.

إفتتح السيد نبيل الشتاوي الجلسة بعد أن تمّ التثبت من الوثائق المعروضة على الجلسة العامة الخارقة للعادة والمتمثلة في :

- ورقة الحضور
- نسخ من الإعلان عن إنعقاد الجلسة العامة الخارقة للعادة بصفحتين باللغة العربية و الفرنسية .
- نسخة من الإشهار في الرائد الرسمي للبلاد التونسية .
- جدول الأعمال
- نسخة من تقرير مجلس الإدارة المتعلق بتنقيح القانون الأساسي للشركة
- مشروع قرارات الجلسة العامة الخارقة للعادة

بعد ذلك إقترح السيد رئيس الجلسة تكوين مكتب الجلسة على النحو التالي:

-**السيد عبد اللطيف شعبان:** مفوض خاص للدولة: **مدقق أول**

-**السيد نعيم المؤدب :** ممثل الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية : **مدقق ثاني**

- **السيدة نجيبة بن منصور** (مديرة الكتابة القارة لهيئات المداولة): **مقرر الجلسة**

و قدَ وافقت الجلسة العامة على هذا المقترح بالإجماع.

و بعد قيام مكتب الجلسة من التثبت من إستيفاء جميع الإجراءات القانونية لإنعقاد الجلسة العامة الخارقة للعادة و بعد المصادقة على ورقة الحضور من طرف مكتب الجلسة تمَ الإعلان عن إكتمال النصاب القانوني للجلسة بإعتبار أن عدد المساهمين الذين سجلوا حضورهم بأنفسهم أو بواسطة من يمثلهم يملكون 73,38 % من رأس مال الشركة عندها تم الشروع في التداول في النقاط الواردة في جدول الأعمال:

تحيين القانون الأساسي للشركة لملاءمته للتشاريع الجاري بها العمل:

تلا السيد رئيس الجلسة تقرير مجلس الإدارة المتعلق بتنقيح القانون الأساسي للشركة لملاءمته للتشاريع الجاري بها العمل.

تغيير أحكام الفصلين 02 و 32 من القانون الأساسي للشركة:

بإقتراح من مجلس الإدارة تمَ مد الجلسة العامة بمشروع التنقيحات التالية:

أ/ توسيع نشاط الشركة بإضافة نقطة رابعة بالفصل الثاني من القانون الأساسي و في ما يلي نصه " التكوين "
ب/ الترفيع بالسقف الأقصى لمبالغ القروض التي يمكن إبرامها من طرف الرئيس المدير العام بدون المصادقة المسبقة من طرف مجلس الإدارة إلى حدود 3 مليون دينار (المطة الثانية من الفقرة الثانية من الفصل 32 من القانون الأساسي)
و بعدها عرض السيد نبيل الشتاوي مشروع قرارات الجلسة العامة الخارقة للعادة على السادة المساهمين و هي كالآتي:

***القرار الأول:**

إن الجلسة العامة الخارقة للعادة، بعد إطلاعها على مشروع تنقيح القانون الأساسي للشركة لملاءمته بالتشاريع الجاري بها العمل تصادق على هذا المشروع كما تم عرضه،

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

***القرار الثاني:**

إن الجلسة العامة الخارقة للعادة، باقتراح من مجلس الإدارة، تقرر:

1- توسيع نشاط الشركة بإضافة نقطة رابعة بالفصل الثاني من القانون الأساسي وفي ما يلي نصه " التكوين"

2- الترفيع في السقف الأقصى لمبالغ القروض التي يمكن إبرامها من طرف الرئيس المدير العام بدون المصادقة المسبقة من طرف مجلس الإدارة إلى حدود 3 مليون دينار. (المطة الثانية من الفقرة الثانية من الفصل 32 من القانون الأساسي للشركة)،

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

***القرار الثالث:**

تخول الجلسة العامة العادية لكل من يحمل نسخة من محضر هذه الجلسة أو ملخصا منه، جميع الصلاحيات للقيام بكل إجراءات الإشهار والتسجيل القانونية،

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع

رئـــيـــس الـجـلـــسـة **الـمـدقـــقـــان**

نـبـيل الشـتـاوي *** عبـد اللـطيف شعبـــان:**

***نـعـيـم الـمـؤدب:**

مقـرر الجلســة: نجيبة بن منصور